

عده الله بالمال اعلمه لكم جعله عن يحيى بن ابراهيم بن العنبره ورواه عام ايضا طريق
الاخر عن عبد الله بن العلاء ورواه عنه قال بن يحيى في المطالع انه سمع من العاصم
واخرج به ابن ماجه عن عبد الله كذلك والله اعلم **قول** وقال يعقوب الترمذي
حدثني حماد بن يحيى في منية الاقتصار على حسن وقال الحارث بن ابراهيم
على شرط الشيخين وصححه ابن حبان بن عزي لما حفظ صححه الى ابن خزيمة وقال
ابو يعقوب حماد بن يحيى حدثني الشامي قال السكاوي وفي الباب عن جماعة
من الصحابة انتهى **قول** البهري نسبة الى بلاد سكت لا شهودا مع النبي صلى الله
عليه وسلم على الاحوال التي قالها الجمهور وقدم انما الارح وذهب اليه الطحاوي
ومسلم في اخره انه شهد حماد بن يحيى في منية ما يقول انما اوله يوم
واضح على ورواه **قول** انما ادرك الناس في ما وصل اليه وهو و
به ومنه في رواية اخرى انما اوله يوم وقدم انما الارح وذهب اليه الطحاوي
الماخوذون وقدم انما ادرك الناس في ما وصل اليه وهو و
الرواية كما قال الكازروني على الاول وقوله من كلام النبوة اي ذوي النبوة
للقومية على النبوة بديننا صلى الله عليه وسلم في الوجود وحاصله معناه
انما انقضت عليه الشرايع اذ انسخني في لانه جاء في الامم تتابعن بقبتها
على فطحاوي في سائر اربع صحاح وما رواه لم ينسخ في شرح وقد
جاء في رواية لم يدرك الناس من قدام النبوة الا في الاصل **قول** اذ انسخني
من الاستحباب ابا الخير محمد بن زوقه الحارثي وفي نسخة نسخ محمد بن زوقه
وقوله فاصنع ما شئت وعبد وتهدد من ترك الحيا اي صنع ما شئت
فانك تجازي عليه فهو قوله تعالى اعلمه اما شئت او الازدية الى قوله
فليصوموا معكم من النار ومعناه ان عدم الحيا بوجوب الاستتار والاهمال
في هتك الاستار او الماردان ما استسقى من الله تعالى ولا من الناس في فعله
اذا ظهر فافعله ولا فلا فهو امر اباحة كل الاول اولى واظهر ولم يذكر
احدا في الاستتار فيما يعلم فعله ان الحيا من اشرف الخصال وكل الاحوال
ومن قال صلى الله عليه وسلم الحيا حلة الحيا لا ياتي الاخر وصح
الطحاوي شعبة من الامامان وليس من الحيا كما تقدم في باب وعظ الانسان
من هو اجل منه ما يمنع من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع وجود
شرطه بل اذا جرحه ووجوده وكذا ما بينه السوال عن مما كانت لسائل في الدين
اذا اشككت عليه وفي الحديث بين عاقبة نعم النساء انما الاتصال
ومنهم الحيا ان يسأل عن دينهم وفي حديث ان ديننا هذا لا يصلح
لمسحى اي جيامدومها ولا لمنكبه وتقدم في ذلك الباب الكلام على
تعريف الحيا وما يتعلق به وراجعه **قول** ورواه في الحارثي
قال في الجامع الصغير ورواه احمد وابوداود والنسائي من حديث ابن

مسعود ورواه احمد ايضا من حديث حذيفة ورواه في شرح الحديث علم ان عليه
مدارا للاسلام وبما نال في فعل الكلب انما ان يستحي منه ولا الاول الحرام والكلوه
والثاني الواجب والمدروب والمباح فقد تضمن الاحكام الخمسة ولم يشذ عنه
سواها **قول** ان رجلا هو النعمان بن قيس قال في نسخة القاض **قول** صليت
المكتوبات الى الخمس كنت بمعنى وضو واوحى **قول** واحللتني
الحلال الخ قال المصنف في الاربعين له معنى في قوله من سألني امر اجنبية في
احللت الحلال فعلته معقدا حله ونظر فيه بعض الشراح قال ورواه
منه قول ابن الصلاح الظاهر انه قصد به اعطاء حرمته وان لا يفعل
مخالف الحلال فانه يقع فيه مجرور عتقا فكونه حلالا وان لا يفعل ما انتهى بوجوه
بما نالنا مكلفه يقع في الامم من حيث ذاته بالمصالح التي على فعله
يكون فعله مشروطا في دخول الحية في الحرام فانما مكلفون باجتنابه واعقابه
تتمه لانه فيما من غير نظرها ينزل عليه ولا بد من المقتضيات الا كما في
وكذا لعدم وضو اذ ذلك او يكونه في الحيا بها وترك الحرام فيها لان
تركه الا بنية من الحرامات **قول** ادخل الحية في الاستحمام فيه مقدرة
اي اخطاها ابتداء من غير عتقها كما هو ظاهر الساق والفتاوى اذ دخلت في حياها
انما يتوقف على التوجه فقط فادلت على احاديث صحيحة وما جاء في احاديث
صحيحة ايضا من ان بعض الكبار يمنع من دخولها لفظ الرحم والكبر محمول
على المسخلة ذلك مع العلم بالتحريم والاراد بدخولها مع الناحية الفاضلة في قوله
نعم جوابا لسؤالك التواله اي نعم لدخولها فيه ولما تجوز ترك التطوعات
راسا وان تالاه هديله فلا يقبلون ومن قال يقبلون يتحاج الى
دليل وان كان في ترك النظر عن التي شرعية جزا فانه الفصل في زيادة التوبة
بها الى الله تعالى حتى يجب فاعلمها فاذا اجبه كان معناه الذي يسهل الحيا
تقويته لذلك الرجح العظم والشوار الجسيم واسقاط المروة ورد الشهادة لان
ملازمة تركها بدل على نوع بها واد باله نعم ان قصد غيرهما الاستحباب
بها والربعة عنها **قول** ورواه في صحيح مسلم وهو حديث جامع للاسلام اصولا
وفروعا لان احكام الشرح اما قلبية او لينة وعلى التقديرين اما اصلية او فرعية
هي الربعة بحسب القسمة بجميعها اما ما ذكروه وهو الحلال او ممنوع منه
وهو الحرام واللام في الحلال الاستسقاء في الحرام الماذون فيه وهو الحلال او ممنوع منه
منه واما ما ذكروه وهو الحرام الاستسقاء في الحرام الماذون فيه وهو الحلال او ممنوع منه
حرام ففدا في جميع وظايف الشريعة وذلك مستقرا بدخول الحية في الحرام في
ان ذلك ظاهر الحديث انما الصلح في الاستسقاء في الحية لان فعله
لكن على الاوصاف بشعيرة العمارة وقد ثبت في الصحاح مرفوعا عن يحيى بن احمد بن
عنه قاله اول انت فاك ولا انما الاك يستعمل في الله رحمة فما التوضيق